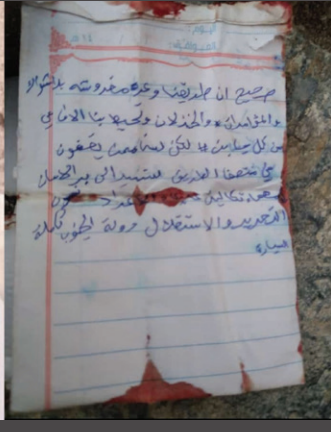


كتبها بخط يده وخضبها بدمه : لسنا ممن يقف وسط الطريق



هكذا يدون شهداء الجنوب مواقفهم بالحر والدم

الساحل الغربي.

وكان الشهيد من ضمن المناضلين الذين كانوا في مقدمة الصفوف أيام الحراك السلمي الجنوبي، وكذا مشاركته في تأمين العاصمة عدن بعد تحريرها من مليشيات الحوثيين حتى العام 2017 ضمن كتيبة الإسرائيليين، وبعدها التحق بألوية العمالقعة الجنوبية في جبهات الساحل الغربي. يُذكر أن الشهيد غمدان نجل رئيس القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية الحبيلين محمود عبدالكريم، حيث استشهد الأسبوع الماضي على يد قناص حوثي.

لقتيبتهم العادلة في كل المنعطفات التي مرت بها الثورة الجنوبية. وفي الرسالة كتب فيها "صحيح أن طريقنا وعرة، مفروشة بالأشواك والمؤامرات والخذلان، وتحيط بنا الأفاعي من كل جانب، لكن لسنا ممن يوقفون وسط الطريق، سنسير إلى بر الأمان مهما تكالبت الأعداء حتى الاستقلال واستعادة الدولة كاملة السيادة".

وعبر أصدقاء الشهيد وأهله ومحبه عن صدمتهم إثر تلقيهم نبأ استشهاده في جبهة حيس في الساحل الغربي. ويعد الشهيد ضمن أفراد ألوية العمالقعة الجنوبية التي تتوزع في

ردفان / الأمناء / صدام مجيد الردفاني؛

أثارت ورقة مخضبة بالدم كتبها الشهيد / غمدان محمود عبدالكريم قاسم قبل استشهاده - صدى واسعاً في الوسط المجتمعي في ردفان خاصة والجنوب عامة. وعثر زملاء الشهيد على ورقة كتب فيها الشهيد موقفه من الجنوب وقضيته العادلة قبل استشهاده وقد امتزج دمه عليها.

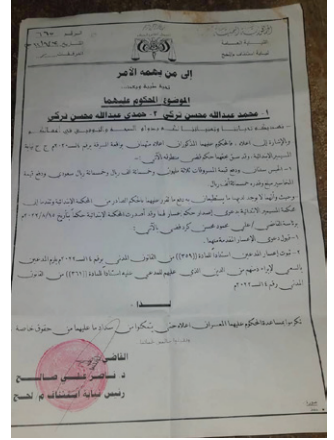
وقد أثارت الرسالة التي وجدت بعد مقتله موجة من التعليقات من قبل رواد التواصل الاجتماعي المختلفة تعبر عن مدى إخلاص الشباب الجنوبي

نزلاء معسرون في سجن مركزي لحج يناشدون فاعلي الخير مساعدتهم

لحج / الأمناء / خاص؛

ناشد السجناء محمد عبدالله محسن تركي، وحمد عبدالله محسن تركي، وعمران غالب مدهش فارح، من سكان مديرية المسيمير محافظة لحج، فاعلي الخير مساعدتهم بسداد ما تبقى من الدين الذي عليهم في القضية الجنائية المحكومة ضدهم والمقدر ما يقارب بـ"أربعة مليون ريال يمني"، نظراً لتجاوز محكومياتهم القانونية.

وأشاروا في مناشداتهم، إلى أنه حكم عليهم بالحبس سنتين ودفع ثلاثة مليون وخمسمائة ألف ريال وخمسمائة ريال سعودي ومخاسير المجني عليه بمبلغ قدره خمسمائة ألف ريال يمني، وتقدموا بدعوى إفسار مدنية رقم (5) لسنة 1443هـ لدى محكمة المسيمير الابتدائية، وأصدرت محكمة المسيمير الابتدائية يوم الاثنين تاريخ 18 محرم 1444هـ الموافق 15 أغسطس 2022م منطوق حكمها بقبول دعوى الإفسار المقدمة من المدعين وثبوت إفسار المدعين استناداً للمادة (359) من القانون المدني رقم 14 لسنة 2002م وإلزام المدعين بالسعي لإبراء نمتهم من الدين الذي عليهم للمدعى عليه (ع. أ. ص. م) استناداً للمادة (361) من القانون المدني رقم 14 لسنة 2002م. وبينوا في مناشداتهم، بأنهم فقراء لا يمتلكون المال وأسرههم ليس لديها القدرة على سداد الدين الذي عليهم، في الوقت الذي تجاوزوا فيه سنوات العقوبة في القضية الأصل، وتضاعفت عقوبتهم في السجن، ولم تأخذ قضيتهم العدالة واهتمام المجتمع. وذكروا في مناشداتهم، أنهم سدوا مليون وسبعمائة ألف ريال يمني من جملة المبلغ الذي عليهم المستحق للمجني عليه.



اتساع نطاق مشاركة الأوروبيين في التصدي لعمليات تهريب الأسلحة إلى الحوثيين

العربي لأراضي اليمن وتفكيك كل القواعد الأجنبية.

ويعكس هذا الشرط، وفق المتابعين، عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحوثيين ومن خلفهم إيران في تسوية النزاع، فكلما تم الحديث عن قرب حدوث انفراجة أطل المتوردون بشروط جديدة.

ويشير المتابعون إلى أن الحوثيين يسعون لإطالة أمد المفاوضات فقط لانتزاع مكاسب والتهيئة لجولة قتال جديدة، يعتقد أنها لن تكون كسابقاتها، وهو ما يفسر زيادة معدلات عمليات تهريب الأسلحة إليهم.

وقالت البحرية الأميركية في بيان إنها قدمت دعماً استخباراتياً في مجال المراقبة إلى البحرية البريطانية خلال إحباطها عملية تهريب الأسلحة، مشيرة إلى أن القارب كان في "طريق يستخدم تاريخياً لتهريب الأسلحة إلى اليمن بشكل غير قانوني".

وتابعت أنه في الأشهر الثلاثة الماضية، أدت سبع عمليات ملاحقة قامت بها القوات البحرية الأميركية والقوات الحليفة إلى مصادرة أكثر من 5000 قطعة سلاح و 1.6 مليون طلقة ذخيرة و7000 مكون للصواريخ، ومخدرات تبلغ قيمتها في السوق نحو 80 مليون دولار.



أى رغبة إيرانية حقيقية في إنهاء الحرب في اليمن.

وكانت مصادر يمنية تحدثت في وقت سابق عن تعثر في المفاوضات الجارية بين الحوثيين والسعودية، بوساطة عمانية، بعد إعلاء المتطرفين سقف مطالبهم مجدداً، من خلال إصرارهم على مغادرة قوات التحالف

البحرية البريطانية. ومنذ بداية العام الجاري تم الإعلان عن إحباط العديد من عمليات تهريب الأسلحة إلى الحوثيين. وهو ما يعكس، وفق متابعين، حرص الدولي على تنفيذ القرارات الأممية المتعلقة بحظر الأسلحة في اليمن، ومن جهة ثانية تشي هذه العمليات المتواترة بعدم وجود

عملية ملاحقة القارب وتوقيفه ومصادرة الأسلحة جرت يوم الثالث والعشرين من فبراير الماضي في منطقة تقع جنوب إيران، بينما كان المهربون - الذين لم يوضح مصيرهم أو جنسيتهم - يحاولون التقدم ليلاً على طريق بحري عادة ما يستخدم لتهريب الأسلحة إلى اليمن.

وأوضحت السفارة البريطانية في الإمارات، نقلاً عن البحرية البريطانية، أن السفينة "إتش أم أس لانكاستر" صادرت الأسلحة "أثناء قيامها بدورية أمنية روتينية" بعدما اكتشفت "منصة أميركية للمراقبة والاستطلاع سفينة تهريب مشتبه بها كانت تسافر بسرعة عالية في المياه الدولية (...). ليلاً".

وتتمت ملاحقة السفينة بواسطة طائرة مروحية، وتجاهل المهربون في البداية التحذيرات و"حاولوا الإبحار نحو المياه الإقليمية الإيرانية ولكن تم القبض عليهم قبل أن يتمكنوا من القيام بذلك"، بحسب البيان البريطاني الذي لم يكشف عن مصيرهم أو جنسيتهم.

وتشمل الأسلحة المصادرة صواريخ موجهة مضادة للدبابات إيرانية الصنع على غرار صواريخ "كورنيت" الروسية، ومكونات صواريخ بالستية متوسطة المدى، وفقاً

الأمناء / خاص؛

يكشف إحباط البحرية البريطانية لعملية تهريب أسلحة إيرانية يعتقد أنها موجهة إلى اليمن، عن اتساع نطاق مشاركة الأوروبيين في التصدي لعمليات تهريب الأسلحة إلى الحوثيين في مياه الخليج، والتي كانت لوقت طويل كحراً على البحرية الأميركية.

وصادرت البحرية البريطانية، بمساعدة البحرية الأميركية، صواريخ "إيرانية" مضادة للدبابات ومكونات تستخدم في صناعة الصواريخ البالستية من على متن قارب في مياه الخليج خلال محاولة تهريبها.

وجاءت هذه العملية بعد أسابيع من إعلان قوات البحرية الفرنسية عن عملية مماثلة قبالة الساحل اليمني، في خطوة عدت حينها تحولا في الموقف الفرنسي حيال التعاطي مع التحدي الإيراني المزعززع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وشهدت السنوات الماضية اضطلاح البحرية الأميركية بالدور الأكبر والأبرز في التصدي لشبكات التهريب الإيرانية في خليج عمان وقبالة السواحل اليمنية، حيث تم اعتراض العديد من شحنات الأسلحة والمخدرات.

وأعلنت البحرية البريطانية، الخميس، أن

قسم التقارير
علاء عادل حنش

مدير الإخراج الفني
مراد محمد سعيد

مدير التحرير
غازي العلوي

رئيس التحرير
عدنان الأعجم

المشرف العام
د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الآراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175